التدقيق الشرعي كأداة لضبط الامتثال وتعزيز الحوكمة في البنوك الإسلامية

د. الخرشي حمادي

أستاذ بجامعة انواكشوط والمدرسة الوطنية للإدارة

موريتانيا

الملخص:

يبحث هذا المقال في التدقيق الشرعي بوصفه أحد المكوّنات الأساسية لمنظومة الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية، ويبرز دوره في ضبط الامتثال الشرعي وتعزيز الشفافية، وحماية المؤسسات من المخاطر الشرعية ومخاطر السمعة. ويوضح المقال أن وظيفة التدقيق الشرعي تتجاوز مجرد الفحص التقليدي إلى كونها آلية استراتيجية تهدف إلى تقوية الرقابة الداخلية، ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئات الشرعية، ومراجعة العقود والعمليات قبل وبعد التطبيق لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة.

ويعتمد المقال على الإطار المعياري الذي وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، موضحًا أن هذه المعايير تشكل الأساس الذي يُبنى عليه العمل الرقابي الشرعي. كما يبرز المقال العلاقة الوثيقة بين التدقيق الشرعي والحوكمة المؤسسية، حيث يسهم التدقيق في تعزيز الإفصاح والمساءلة وتقوية النظم الرقابية ومواءمة الأهداف الربحية مع الالتزامات الشرعية.

ويناقش المقال كذلك التحديات التي تواجه وظيفة التدقيق الشرعي في الواقع العملي، مثل ضعف الاستقلالية، ونقص الكفاءات الشرعية المتخصصة، وتعقيد المنتجات المالية الإسلامية الحديثة، وما يترتب على ذلك من تأثير مباشر على جودة التقارير الشرعية وفاعلية الرقابة.

وفي خاتمته، يؤكد المقال أن تطوير منظومة التدقيق الشرعي لم يعد مجرد خيار، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز قدرتها على المنافسة في ظل بيئة مالية تتسم بالتعقيد والتجدد.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الامتثال الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية، معايير AAOIFI وIFSB في الرقابة الشرعية، مخاطر التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الأخيرة توسعًا متسارعًا، رافقه تنامي الحاجة إلى آليات رقابية فعّالة تضمن سلامة المنتجات المصرفية وانسجامها مع ضوابط الشريعة ومقاصدها. ويُعدّ التدقيق الشرعي أحد أبرز هذه الآليات، إذ يمثل الإطار المرجعي الذي تستند إليه البنوك الإسلامية لضبط الامتثال الشرعي وتحقيق الحوكمة الرشيدة. تتطلب الطبيعة الخاصة للمعاملات الإسلامية نظامًا رقابيًا يحقّق أعلى درجات الانضباط، ويرفع من مستوى الشفافية والمصداقية، ويحدّ من المخاطر الشرعية التي قد تنشأ عن التعقيد المتزايد للمنتجات المالية.

إشكالية البحث

على الرغم من الأهمية التنظيمية والشرعية لوظيفة التدقيق الشرعي، إلا أن تباين مستوى تطبيقه بين المؤسسات المالية الإسلامية يثير تساؤلات حول مدى قدرته الفعلية على تعزيز الحوكمة وضبط الامتثال. وعليه، يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

"ما مدى فاعلية التدقيق الشرعي في ضبط الامتثال وتعزيز الحوكمة في البنوك الإسلامية، وما العوامل التي تؤثر في مستوى أدائه داخل هذه المؤسسات؟"

فرضيات البحث

استنادًا إلى الإطار النظري والعلمي، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة بين قوة نظام التدقيق الشرعي ومستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية.
2. يساهم التدقيق الشرعي في تعزيز مستوى الحوكمة المؤسسية من خلال رفع الشفافية والرقابة الداخلية.
3. يتأثر أداء التدقيق الشرعي بعوامل تنظيمية وهيكلية، مثل استقلالية المدقق، وتطبيق المعايير الدولية (AAOIFI – IFSB)، وكفاءة الكوادر.
4. يسهم التدقيق الشرعي في الحد من المخاطر الشرعية الناتجة عن تصميم المنتجات أو التطبيق التنفيذي لها.

أهداف البحث

يهدف المقال إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، أبرزها:

1. توضيح الإطار المفاهيمي للتدقيق الشرعي ووظيفته داخل البنوك الإسلامية.
2. تحليل دور التدقيق الشرعي في ضبط الامتثال الشرعي للعمليات المصرفية.
3. بيان أثر التدقيق الشرعي في تعزيز الحوكمة المؤسسية وتقوية مسارات الضبط الداخلي.
4. استكشاف التحديات التي تواجه عملية التدقيق الشرعي والعوامل المؤثرة في فعاليتها.
5. تقديم رؤية تحليلية للعلاقة بين التدقيق الشرعي والمخاطر الشرعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

متغيرات البحث

وفق الهدف التحليلي للمقال، تم اعتماد المتغيرات الأساسية التالية:

1. المتغير المستقل:

- التدقيق الشرعي (بجوانبه: المنهجي، الهيكلي، الاستقلالي، والمعياري).

2. المتغيرات التابعة:

- مستوى الامتثال الشرعي داخل البنوك الإسلامية.
- مستوى الحوكمة المؤسسية والشفافية.
- مستوى الضبط الداخلي وإدارة المخاطر الشرعية.

3.المتغيرات المتدخلة أو المعدّلة:

- إطار المعايير الشرعية الدولية (AAOIFI، IFSB).
- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.
- كفاءة وخبرة المدققين الشرعيين.
- البيئة التنظيمية والقانونية للدولة.

المفاهيم الإجرائية

التدقيق الشرعي (Shari'ah Audit) :هو عملية فحص منهجية مستقلة تهدف إلى التحقق من مدى التزام المنتجات المصرفية والعمليات والعقود والأنظمة بالضوابط الشرعية، وذلك عبر المراجعة المسبقة واللاحقة لتحليل المخالفات وتصحيحها، وتقديم توصيات لتحسين مستوى الامتثال الشرعي.

2. الامتثال الشرعي (Shari'ah Compliance) : مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية ومقررات الهيئة الشرعية، من خلال اتباع الصيغ الشرعية المعتمدة، وضبط الإجراءات التنفيذية، والالتزام بالمعايير الشرعية والحوكمة.

3. الحوكمة الشرعية (Shari'ah Governance) : منظومة من الإجراءات والضوابط والتشريعات التي تنظم العلاقة بين المؤسسة المالية الإسلامية وهيئاتها الرقابية الشرعية، بهدف ضمان سلامة القرارات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالانحراف الشرعي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خطة البحث

المطلب الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للتدقيق الشرعي

١ـــ تعريفه وأهميته وأدواته.

٢- المعايير الأساسية

المطلب الثاني : التدقيق الشرعي وضبط الامتثال .

١-فصل العقود والعمليات.

٢- متابعة تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.

المطلب الثالث:التدقيق الشرعي وتعزيز الحوكمة

- الشفافية والإفصاح.
- تقوية الرقابة الداخلية.

المطلب الرابع : التحديات

- نقص الكفاءات.
- ضعف الاستقلالية.
- تعقيد المنتجات

المطلب الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للتدقيق الشرعي

يمثّل التدقيق الشرعي إحدى الدعائم الرئيسة التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية، نظرًا لدوره في حماية هوية هذه الصناعة وضمان اتساق معاملاتها مع أحكام الشريعة. ويعرَّف التدقيق الشرعي بأنه عملية فحص منهجية للعمليات المصرفية والعقود والمنتجات بهدف التأكّد من مطابقتها للضوابط الشرعية المقررة.

تنبع أهمية هذا التدقيق من كونه آلية مركزية لضبط الأداء المؤسسي، وتحقيق الشفافية، والحدّ من المخاطر الشرعية التي قد تؤثر على سمعة المصرف وثقة المتعاملين معه.

وتستند وظيفة التدقيق الشرعي إلى مجموعة من المعايير الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، التي تحدد قواعد التدقيق والرقابة الشرعية، وإلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)[1] الذي يضع المبادئ الاسترشادية للحوكمة وإدارة المخاطر الشرعية. وتمثل هذه المعايير الإطار المرجعي الذي يضمن اتساق مناهج التدقيق بين البنوك الإسلامية ويعزز من جودة الامتثال.[2]

---

[1] -Auditing Standard for Islamic Financial Institutions No. 6 External Shari'ah Audit (Independent Assurance Engagement on an Islamic Financial Institution's Compliance with Shari'ah Principles and Rules,p,12

[2] -شفيقة بوزيد التكامل بين محاسبي التدقيق والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية،2013ص98.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- مفهوم التدقيق الشرعي:

- وقد ذكر بعض الباحثين جملة من التعاريف للتدقيق الشرعي نذكر منها نذكر منها:

- نشاط استشاري تأكيدي موضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة لأحكام الشريعة الصادرة عن الهيئات الشرعية، وكذلك السياسات والإجراءات والخطط اللزمة لتنفيذ المنتجات المالية الإسلامية،[1]

- "فحص مستقل وموضوعي لمدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقررات وفتاوي هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة أنشطته، ويقدم قيمة تحوطية واستشارية وإرشادية للمصرف يساعده في تحقيق أهدافه ويشمل العقود والاتفاقيات، والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي،[2]

أولاً: أهمية التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية

يُعدّ التدقيق الشرعي الداخلي أحد الركائز الجوهرية لمنظومة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية، لما يؤديه من دور محوري في ضمان الالتزام بأحكام ومقاصد الشريعة وتعزيز موثوقية الأداء المالي. وتنبثق أهمية التدقيق الشرعي من جملة اعتبارات، من أبرزها:[3]

1. ضمان الالتزام الشرعي من خلال التحقق من خلو المعاملات والأنشطة من المخالفات الشرعية التي قد تُحدث آثاراً سلبية على سمعة المؤسسة وثقة المتعاملين معها.
2. تعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين عبر التأكد من أن الأعمال المالية تُمارس وفق القيم والمبادئ الإسلامية، بما يرفع مستوى الاطمئنان العام تجاه المؤسسة.
3. تطوير منظومة الرقابة الداخلية من خلال كشف مواطن الضعف والمخاطر المحتملة، واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها.
4. دعم عملية اتخاذ القرار عبر المساهمة في تقييم الأداء وتحديد المجالات التي تتطلب تحسيناً أو إعادة هيكلة.
5. حماية أصول المؤسسة من خلال رصد التجاوزات أو المخالفات التي قد تفضي إلى خسائر مباشرة أو غير مباشرة.
6. ضمان الامتثال للمعايير والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية والهيئات الشرعية، بما يعزز الانسجام مع الإطار التنظيمي للمالية الإسلامية.
7. رفع كفاءة الأداء المؤسسي عبر تقديم التوصيات الداعمة للتطوير والتحسين المستمر.
8. تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إعداد تقارير دقيقة وموضوعية تعكس مستوى الالتزام الشرعي وجودة الأنشطة والمعاملات.

---

[1] –نادر السنوسي العمراني ،أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي ،ص54.وانظر المعيار رقم 6للأيوفي ص12.

[2] –جمال أحمد محمد سعيد،التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، كلية العلوم الإدارية ،جامعة البيضاء ،ص12.

[3] –انظر د عبد الباري مشعل ،دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية،العدد الثاني ديسمبر 2021.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانياً: آليات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية

يعتمد التدقيق الشرعي الداخلي على مجموعة من الآليات والإجراءات المنهجية التي تهدف إلى تحقيق أعلى درجات الفعالية والدقة، ومن أبرز هذه الآليات:[1]

1. تحديد نطاق التدقيق عبر وضع خطة سنوية وشاملة تغطي الأنشطة والعمليات ذات الأولوية والمخاطر المرتفعة.
2. جمع البيانات والمعلومات باستخدام أدوات متعددة مثل المقابلات، الاستبيانات، والمراجعة الوثائقية.
3. تحليل البيانات وتقييم المخاطر لتحديد المخالفات المحتملة وقياس مدى توافق العمليات مع الضوابط الشرعية.
4. فحص مدى الامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئات المعتمدة مثل الأيوفي و مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
5. إعداد تقارير دورية تتضمن الملاحظات والنتائج والاستنتاجات.
6. تقديم التوصيات ومتابعة تنفيذها لضمان معالجة أوجه القصور وتطوير الأداء.
7. توفير التدريب للكادر الشرعي لرفع كفاءتهم المهنية والعلمية ومواكبة المستجدات.
8. ضمان استقلالية المراجعين الشرعيين لضمان حياد الرأي وعدم التأثر بالمصالح الداخلية.
9. ممارسة الرقابة المستمرة على الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية.
10. تقييم فعالية التدقيق الشرعي ذاته من خلال مراجعة دورية لأدائه ومخرجاته.

ثالثاً: معايير التدقيق الشرعي

تنقسم معايير التدقيق الشرعي إلى معايير شخصية تتعلق بالمراجع ذاته، وأخرى إدارية تتصل بإعداد التقرير الشرعي ومضمونه.[2]

أولاً: المعايير الشخصية

تهدف إلى ضمان كفاءة وحياد المراجعين الشرعيين، وتشمل:

أ. التأهيل العلمي والعملي

يتعين على المراجع امتلاك قاعدة معرفية راسخة في علوم التدقيق والفقه المالي الإسلامي، مع الاستمرارية في تطوير مهاراته المهنية. أما من الناحية العملية فيلزم اكتساب خبرة ميدانية من خلال فترات تدريب كافية في بيئة تدقيق معتمدة.

ب. الاستقلالية

تُعد الاستقلالية شرطاً جوهرياً لسلامة الرأي الشرعي، وتظهر في بعدين:

- الاستقلال المادي: عدم وجود مصالح أو علاقات مالية أو تعاقدية للمراجع داخل المؤسسة.

---

[1] –انظر ضوابط هيئة الرقابة الشرعية ،والتدقيق الشرعي الداخلي،والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية،البنك المركزي العراقي،شعبة مراقبة المصارف الإسلامية،ص 16.

[2] ميساء طاهر–مدى إمكانية التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الاسلامية الأردنية ،ميساء طاهر رسالة الماجستير،2019ص53

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الاستقلال الذهني: خلوّ بيئة العمل من الضغوط المؤسسية أو الإدارية المؤثرة في موضوعية التقارير.

ج. بذل العناية المهنية والالتزام بالسلوك المهني

وذلك عبر الالتزام بأعلى درجات المهنية، والدقة، والتحقق، والاتباع الصارم لأخلاقيات المهنة.[1]

ثانياً: معايير إعداد التقرير الشرعي

تحدد هذه المعايير العناصر الأساسية للتقرير الشرعي، وتشمل:[2]

1. بيان مدى التزام القوائم المالية والمعاملات بالضوابط الشرعية والمعايير المعتمدة.
2. التحقق من ثبات السياسات الشرعية والمحاسبية عبر الفترات المختلفة (مبدأ الاتساق)، بما يسمح بإجراء المقارنات الموضوعية.
3. الإفصاح عن المركز المالي ونتائج الأنشطة بصورة واضحة وملائمة لاتخاذ القرار، وإضافة الإيضاحات اللازمة عند الضرورة.
4. إبداء الرأي الشرعي بصورة شاملة عن القوائم والوضع العام، مع توضيح أسباب أي تحفظ أو امتناع عن إبداء الرأي، وبيان نطاق الفحص وحدود المسؤولية.

المطلب الثاني : التدقيق الشرعي وضبط الامتثال

يُعدّ ضبط الامتثال الشرعي أحد الأعمدة المركزية في العمل المصرفي الإسلامي، إذ يمثل الإطار التنظيمي الذي يضمن انسجام العمليات والمنتجات مع الضوابط الشرعية والمعايير المعتمدة. ويشكّل التدقيق الشرعي الأداة الرئيسة التي يُستند إليها في مراقبة هذا الامتثال وتفعيله على نحو مستمر، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات المنهجية التي تعالج مختلف مراحل دورة المنتج والمعاملة.

1. فحص العقود والعمليات: المرحلة المسبقة (Pre-Audit)

يبدأ ضبط الامتثال من المرحلة الوقائية قبل إطلاق أي منتج أو إجراء معاملة، وذلك عبر فحص دقيق لصيغ العقود، وآليات التسعير، وترتيبات التنفيذ. وتتمثل مهام المدقق الشرعي هنا في:[3]

- تحليل مكونات المنتج ومدى انسجامه مع الصيغ الشرعية المعتمدة (مثل المرابحة، المشاركة، الإجارة...).
- التحقق من خلوّ بنية المنتج من عناصر الربا أو الغرر أو الجهالة أو المخاطر المحظورة.
- تقييم مدى ملاءمة المنتج لسياسات المؤسسة وأهدافها دون الإخلال بالمقتضيات الشرعية.
- التأكد من توثيق شروط العقد وشروحه بطريقة تحقق الشفافية وضبط الحقوق والالتزامات.

---

[1] –الدليل الإرشادي، للبنك المركزي الإماراتي، المادة10نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي .

[2] –جمال ،أحمد محمد سعيد، في المؤسسات المالية الإسلامية،التدقيق الشرعي الداخلي ،نادي الاقتصاد الإسلامي بالكويت،ص7.

[3]–انظر المرجع السابق ، ص،20.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تمثل هذه المرحلة خط الدفاع الأول ضد وقوع المخالفات، إذ تُعدّ شرطاً أساسياً لاعتماد المنتج من الهيئة الشرعية قبل طرحه في السوق.

2. التدقيق اللاحق أثناء التطبيق (Post-Audit / Concurrent Audit)

بعد اعتماد المنتجات وإطلاقها، يتولى المدقق الشرعي الفحص المستمر لعمليات التنفيذ للتأكد من مطابقة الإجراءات العملية لما تم اعتماده في المرحلة النظرية. وتشمل هذه الرقابة:[1]

- متابعة طريقة تنفيذ العمليات خطوة بخطوة وفق متطلبات الصيغة الشرعية.
- مطابقة المستندات التنفيذية (الفواتير، أوامر الشراء، محاضر التسليم...) مع الأحكام الشرعية.
- التأكد من عدم حدوث انحرافات تشغيلية تؤثر على سلامة المعاملة.
- رصد الممارسات التي قد تؤدي إلى التفاف غير مباشر على الضوابط الشرعية.

ويمثل هذا النوع من التدقيق آلية تصحيحية تهدف إلى معالجة الانحرافات فور وقوعها، مما يقلل من الآثار السلبية، ويحمي المؤسسة من المخاطر التشغيلية والشرعية.

3. متابعة تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية

يلعب التدقيق الشرعي دوراً محورياً في مراقبة مدى التزام الإدارات التشغيلية بتوجيهات الهيئة الشرعية وقراراتها. وتشمل مهامه في هذا السياق:

- التحقق من تطبيق التعليمات الشرعية على جميع الأنشطة ذات الصلة.
- إعداد تقارير دورية توضح مستوى الامتثال والالتزام، والفجوات المسجلة، وخطط المعالجة.
- متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة الشرعية وتقييم أثرها.
- قياس التزام الإدارات المختلفة بنسب الامتثال المستهدفة وفق مؤشرات الأداء الشرعية (Shari'ah KPIs).

هذه الآليات تسهم في تفعيل الحوكمة الشرعية على مستوى المؤسسة وتضمن تحويل القرارات الشرعية من مجرد نصوص نظرية إلى ممارسات عملية مُلزمة.

4. ترسيخ ثقافة الامتثال الشرعي داخل المؤسسة

يسهم التدقيق الشرعي في بناء ثقافة تنظيمية قائمة على الامتثال، وذلك من خلال:

- نشر الوعي بين الموظفين حول متطلبات العمل الشرعي وأسسه.
- دمج الامتثال الشرعي في الإجراءات التشغيلية وعمليات اتخاذ القرار.
- إرساء بيئة تنظيمية تُشجع على الإبلاغ عن المخالفات دون خوف.

[1] –عبد الله عطية مدير البنك المركزي الأردني ،مفاهيم الرقابة والتدقيق،والمراجعة والامتثال الشرعي،بين النظرية والتطبيق.المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي ،اسطنبول 2016.ص15.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- تعزيز القيم المؤسسية التي تربط الأداء المالي بالانضباط الشرعي.

وبذلك يصبح التدقيق الشرعي ليس مجرد وظيفة رقابية، بل أداة إستراتيجية لترسيخ الممارسة الشرعية وتوجيه الثقافة المؤسسية نحو الامتثال المستدام.[1]

المطلب الثالث: التدقيق الشرعي وتعزيز الحوكمة

يُعدّ التدقيق الشرعي أحد المكوّنات الأساسية لمنظومة الحوكمة في البنوك الإسلامية، إذ يضطلع بدور محوري في ترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والرقابة الفعّالة. وتمثل الحوكمة الشرعية الإطار الذي يضمن سلامة المعاملات المالية من الانحراف، ويعزز ثقة المتعاملين والمستثمرين، ويُحقق الانسجام بين الأهداف الربحية والاعتبارات الشرعية. ويسهم التدقيق الشرعي في دعم الحوكمة من خلال مجموعة أدوار مترابطة وهي كالتالي :

1. تعزيز الشفافية والإفصاح

يسهم التدقيق الشرعي في رفع مستوى الشفافية داخل المؤسسة عبر الآتي:

- مراقبة دقة المعلومات المقدمة للهيئة الشرعية وللجهات الرقابية، والتأكد من خلوّها من التضليل أو الإخفاء.
- ضمان الإفصاح عن المخاطر الشرعية والالتزامات المتعلقة بكل منتج أو معاملة.
- توفير تقارير موضوعية تعكس مدى الالتزام بأحكام الشريعة، مما يعزز مصداقية البيانات المالية وغير المالية.

وتؤدي هذه الشفافية إلى تقليل مخاطر السمعة وترسيخ ثقة أصحاب المصالح بالمؤسسة.

2. تقوية نظام الرقابة الداخلية

يعمل التدقيق الشرعي كخط دفاع رئيسي داخل المؤسسة من خلال:[2]

- تقييم فعالية الضوابط الداخلية ومدى انسجامها مع المتطلبات الشرعية.
- اختبار الالتزام بالإجراءات التشغيلية، واكتشاف الثغرات التي قد تسمح بوقوع مخالفات.
- اقتراح تعديلات على النظم والسياسات لضمان توافقها مع مبادئ الحوكمة والضوابط الشرعية.

وبذلك يسهم في تعزيز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر الشرعية وتحويلها إلى جزء من منظومة إدارة المخاطر الشاملة.

3. دعم المساءلة والرقابة المؤسسية

يمثل التدقيق الشرعي أداة تُتيح للهيئة الشرعية ممارسة دورها الرقابي بفاعلية من خلال:

- تزويدها بتقارير دورية عن مستوى الالتزام والاختلالات المسجلة.
- تمكينها من اتخاذ قرارات تصحيحية مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة.
- تعزيز مبدأ المساءلة من خلال توثيق الانحرافات وتحديد مسؤوليات الوحدات المخالفة.

---

[1] انظر المرجع السابق ،ص 24.

[2] مطاي عبد القادر ، تحديات ومتطلبات تفعيل الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية،جامعة الشلف،2018ص18.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك يصبح التدقيق الشرعي حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية والهيئة الشرعية، بما يضمن توازناً مؤسسياً صحياً في صنع القرار.

4. مواءمة الأهداف الربحية مع الالتزامات الشرعية

تسهم مخرجات التدقيق الشرعي في مساعدة الإدارات العليا على:

- تقييم أثر الالتزام الشرعي على الأداء المالي.
- تطوير منتجات تحقق العائد دون الإخلال بالضوابط، مما يعزز التنافسية والاستدامة.
- دعم القرارات الإستراتيجية التي تتطلب حساسية عالية تجاه المخاطر الشرعية.

إن هذا التكامل بين الامتثال والربحية يُعدّ من السمات الجوهرية للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

5. بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الحوكمة

يسهم التدقيق الشرعي في ترسيخ قيم الانضباط والالتزام داخل المؤسسة من خلال:

- نشر الوعي بالممارسات السليمة وبالمخاطر الشرعية.
- إدماج مبادئ الحوكمة في العمليات اليومية.
- تعزيز السلوك المهني القائم على النزاهة والشفافية.[1]

وبذلك يتحول الالتزام الشرعي من مجرد "وظيفة رقابية" إلى سلوك مؤسسي يُمارس على مختلف المستويات الإدارية

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه التدقيق الشرعي

على الرغم من الدور الاستراتيجي الذي يؤديه التدقيق الشرعي داخل المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن فعاليته ما تزال مقيّدة بجملة من التحديات البنيوية والتنظيمية، والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأداء وعمق المخرجات.

1. نقص الكفاءات المتخصصة

يمثل محدودية العنصر البشري المؤهل أحد أبرز التحديات؛ إذ يتطلب التدقيق الشرعي مزيجاً معقداً من المهارات يشمل:

- معرفة معمقة بالفقه المالي الإسلامي ومقاصده،
- إلماماً فنياً بالبنية المصرفية وإجراءات العمل،
- وقدرة تحليلية على تقييم المخاطر الشرعية المصاحبة للمنتجات.

هذا الجمع بين الخبرة الشرعية والمهنية لا يزال نادراً، مما يؤدي إلى ضعف في الجودة التحليلية للتدقيق، وإلى تفاوت في مستوى التقارير الصادرة عن المؤسسات، خصوصاً في الأسواق الناشئة للمالية الإسلامية.

---

[1]–محمد توفيق، تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم التزام بالشريعة في البنوك الإسلامية الجزائر نموذجا مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد14,2018.ص،16.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. ضعف استقلالية وظيفة التدقيق الشرعي

تتأثر فاعلية التدقيق الشرعي في كثير من المؤسسات بضعف الاستقلالية التنظيمية، حيث يُربط المدقق الشرعي أحياناً بهياكل إدارية تنفيذية، ما يجعله عرضة لضغوط مباشرة أو غير مباشرة، خاصة عندما تمس نتائج التدقيق مصالح الأطراف داخل المؤسسة. وتظهر مظاهر ضعف الاستقلالية في:

- غياب استقلالية التقرير إلى مجلس الإدارة أو الهيئة الشرعية،
- تأثيرات تتعلق بالتقييم الوظيفي والأجور،
- تدخلات في نطاق عمل المدقق الشرعي أو توقيت تقاريره.

ويُعد فقدان الاستقلالية من أكبر المخاطر التي قد تفرغ وظيفة التدقيق الشرعي من مضمونها الرقابي

3. تعقيد المنتجات والهندسة المالية الحديثة

تشهد الصناعة المالية الإسلامية تطوراً سريعاً، حيث ظهرت منتجات معقدة تعتمد على صياغات تركيبية وشروط متعددة الطبقات، مثل: الصكوك الهجينة، والهياكل التمويلية المركبة، والتورق المنظم، والعقود المرتبطة بالمشتقات الإسلامية.

تتطلب هذه المنتجات:

- فهماً دقيقاً لبنية العقد وأبعاده التشغيلية،
- قدرة على تحليل المخاطر الشرعية الكامنة،
- وإلماماً بأحدث اجتهادات الهيئات والمعايير الدولية.

ويجعل هذا التعقيد من عملية التدقيق الشرعي أكثر حساسية وديناميكية، بحيث يتعين على المدقق مجاراة التطورات المستمرة في الأسواق العالمية.

خلاصة نظرية للتحديات

تتمثل جوهرية هذه التحديات في كونها لا ترتبط فقط بكفاءة الأدوات والإجراءات، بل كذلك بالبنية المؤسسية والثقافة التنظيمية التي تحكم عمل التدقيق الشرعي. ومن ثم، فإن تجاوزها يتطلب إصلاحات متعددة تشمل: تطوير الكفاءات، وإرساء الاستقلالية، وتحديث آليات التدقيق بما يتوافق مع تعقّد الصناعة المالية الإسلامية.

مناقشة نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: "للتدقيق الشرعي دور فعّال في ضبط الامتثال الشرعي داخل البنوك الإسلامية."

تفيد البيانات النظرية والعملية بأن التدقيق الشرعي يُعدّ الآلية الرئيسة لضمان التزام المؤسسات المالية بالضوابط الشرعية. فآليات التدقيق المسبق واللاحق، ومراجعة العقود والإجراءات، ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية، تشكل منظومة متكاملة لضبط الامتثال وتحديد الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب. وتؤكد الأدبيات أن المؤسسات التي تمتلك نظاماً قوياً للتدقيق

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشرعي تسجل انخفاضاً أكبر في المخاطر الشرعية ومخاطر السمعة، مما يعزز صحة الفرضية. كما أن وجود التقارير الدورية والرقابة المستمرة يدعم التحقق موضوعياً من مدى الامتثال، ويجعل الوظيفة الشرعية جزءاً أساسياً من صناعة القرار، مما يعطي لهذه الفرضية قوة تفسيرية عالية.

الفرضية الثانية: "يسهم التدقيق الشرعي في تعزيز الحوكمة داخل البنوك الإسلامية."

تظهر بنية الحوكمة في المؤسسات الإسلامية اعتماداً كبيراً على التدقيق الشرعي كأداة لتحقيق الشفافية، ورفع مستوى الإفصاح، وتعزيز المساءلة. فالتقارير الشرعية تُعدّ أحد مصادر المعلومات الرئيسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا والهيئات الرقابية في تقييم الأداء والسلوك المؤسسي. كما أن تقييم الضوابط الداخلية من منظور شرعي يسهم في تحسين الهيكل الرقابي ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. ومن ثم، يتبين أن التدقيق الشرعي لا يعمل بمعزل عن الحوكمة، بل يشكل مكوناً تحكّمياً أساسياً يعزز توازن السلطة داخل المؤسسة، مما يعطي دعماً قوياً لهذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: "تتأثر فعالية التدقيق الشرعي بوجود تحديات مؤسسية وفنية."

تُظهر نتائج المناقشة المتعلقة بالتحديات أن جودة التدقيق الشرعي مرتبطة بشكل مباشر بعوامل بنيوية وتنظيمية، أبرزها نقص الكفاءات المؤهلة، وتعقيد المنتجات المالية المركبة، إضافة إلى ضعف الاستقلالية الوظيفية للمدقق الشرعي في بعض المؤسسات. وتدل هذه المعوقات على أن فعالية التدقيق ليست وظيفة تلقائية، بل تعتمد على وجود بيئة داعمة وإطار تنظيمي واضح. وبالتالي، فإن الفرضية تُعدّ صحيحة من منظور تجريبي ونظري، لأن محدودية الموارد البشرية أو غياب الاستقلالية يقلل من قوة الرقابة الشرعية ويحدّ من قدرتها على التأثير في الحوكمة وفي ضبط الامتثال.

خلاصة المناقشة

تكشف مناقشة الفرضيات الثلاث أن التدقيق الشرعي ليس مجرد عملية فنية، بل هو منظومة رقابية واستراتيجية تؤثر في الامتثال والحوكمة والاستقرار المؤسسي. كما يتضح أن فاعلية هذا الدور مشروطة بمدى توفر كفاءات متخصصة، واستقلال تنظيمي، وآليات تدقيق متطورة قادرة على مواكبة تعقيدات الصناعة المالية الإسلامية. وبذلك، تشير المناقشة إلى قبول الفرضيات المطروحة اعتماداً على الأدلة النظرية والسياق العملي للقطاع

خاتمة

يخلص هذا المقال إلى أنّ التدقيق الشرعي يشكّل ركيزة محورية في منظومة الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، إذ يُسهم في ترسيخ الالتزام بأحكام الشريعة عبر فحص العقود والعمليات، وتتبع تنفيذ قرارات الهيئات الشرعية، وضبط مسارات الامتثال الداخلي. ويُعد التدقيق الشرعي أكثر من مجرد وظيفة رقابية؛ فهو آلية لتحسين جودة العمل المؤسسي، وتعزيز الثقة بين المتعاملين والمؤسسات عبر رفع مستوى الشفافية والإفصاح وتقوية بيئة الرقابة الداخلية.

كما أبرز المقال أنّ العلاقة بين التدقيق الشرعي والحوكمة علاقة تكاملية، فالتدقيق يمثّل ذراعًا تنفيذية للحوكمة الشرعية، والحوكمة بدورها تمنح التدقيق الشرعي الإطار المؤسسي الذي يضمن استقلاله وفعاليته. وتظهر أهمية هذه العلاقة في سياقات تتطلب ضبط المخاطر الشرعية، وحماية سمعة المؤسسات، وتقوية تنافسيتها في سوق مالي يتجه نحو التعقيد والتدويل.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

غير أنّ فعالية التدقيق الشرعي ما تزال مقيّدة بجملة من التحديات البنيوية، أبرزها النقص الواضح في الكفاءات المتخصصة، وضعف استقلالية دوائر التدقيق داخل بعض المؤسسات، إضافة إلى تعقيد المنتجات والهندسة المالية الحديثة، ما يفرض على المؤسسات الإسلامية تطوير برامج تأهيل مهني، وتحديث آليات الرقابة، وتبني نماذج حوكمة أكثر نضجًا واستجابة للتطورات.

وبناء على ذلك، يؤكد المقال أنّ تطوير منظومة التدقيق الشرعي لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان سلامة الصناعة المالية الإسلامية واستدامتها، ولتعزيز قدرتها على مواكبة الابتكار دون التفريط في ضوابط الشريعة التي تمثل أساس وجودها ومصدر تميزها.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قائمة المراجع والمصادر

- شفيقة بوزيد التكامل بين محاسبي التدقيق والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية،2013.
- نادر السنوسي العمراني ،أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي ،ص54.وانظر المعيار رقم 6للأيوفي.
- جمال أحمد محمد سعيد،التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، كلية العلوم الإدارية ،جامعة البيضاء .
- انظر د عبد الباري مشعل ،دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية،العدد الثاني ديسمبر 2021.
- –انظر ضوابط هيئة الرقابة الشرعية ،والتدقيق الشرعي الداخلي،والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية،البنك المركزي العراقي،شعبة مراقبة المصارف الإسلامية.
- ميساء طاهر–مدى إمكانية التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الاسلامية الأردنية ،ميساء طاهر رسالة الماجستير،2019.
- الدليل الإرشادي، للبنك المركزي الإماراتي، المادة10نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي .
- جمال، أحمد محمد سعيد، في المؤسسات المالية الإسلامية،التدقيق الشرعي الداخلي ،نادي الاقتصاد الإسلامي بالكويت.
- عبد الله عطية مدير البنك المركزي الأردني ،مفاهيم الرقابة والتدقيق،والمراجعة والامتثال الشرعي،بين النظرية والتطبيق.المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، اسطنبول 2016.
- مطاي عبد القادر ، تحديات ومتطلبات تفعيل الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية،جامعة الشلف،2018.
- محمد توفيق، تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم التزام بالشريعة في البنوك الإسلامية الجزائر نموذجا مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد14,2018
- –Auditing Standard for Islamic Financial Institutions No. 6External Shari'ah Audit (Independent Assurance Engagement on an Islamic Financial Institution's Compliance with Shari'ah Principles and Rules.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/